إعـــادة افـتـتـاح سجن (أبـــو غـريـب) الشهير بـاسـم ومهمة جديدين

ترجمة: علاء غزالة

أعادت الحكومة العراقية تسمية سجن ابو غريب الشهير الواقع على اطراف بغداد، كما قامت بترميم اجزاء منه، وتخطط لتسفير نحو ثلاثة الآف من المحكومين ليشغلوه، وهم اول من سيسكن السجن منذ ان قام الاميركيون بتسليمه عام ٢٠٠٦.
تقول الحكومة انها بحاجة ماسة الى سجن ابو غريب –الذي اصبح اسمه سجن بغداد المركزي– ومراكز الاعتقال الاخرى في انحاء البلاد والتي تم ترميمها من قبل الاميركيين. يقول صفاء الدين الصافي، الذي كان وزيرا للعدل بالوكالة على مدى عامين، ان الحاجة ناشئة عن اكتظاظ السجون بالنزلاء واستمرار التهديدات الامنية.

وقد اصبح القاضي دارا نور الدين ، الذي كان سجينا في ابو غريب عام ٢٠٠٢، وزيرا للعدل. وقد اطلق سراح نور الدين في تشرين الثاني من ذلك العام بعد ان اخلى صدام جميع السجون قبل الغزو الاميركي. وعلى الرغم من شهرة سجن ابو غريب السيئة تحت حكم صدام حسين كمكان للتعذيب والاعدام، لكنه ربما دُمغ حول العالم وللابد بالصور التي نشرت عام ٢٠٠٤، والتي تضمنت نزلاء عراقيين يتعرضون الى الاساءة والتحقير الجنسي على يد الجنود والمحققين الاميركيين.
ويعارض بعض الضحايا، والذين رفعوا دعاوى قضائية ضد المتعاقدين الاميركيين الذين رفدوا سجن ابو غريب بالمحققين والمترجمين عندما كان تحت السيطرة الاميركية، يعارضون اعادة فتح الموقع كسجن ويريدون ان يتم تحويله الى متحف يخلد معاناة العراقيين. بينما يقول آخرون انه يجب –ببساطة– هدمه بالكامل.
لكن الحكومة العراقية عازمة على تشغيل السجن. يقول الصافي، وهو ايضا وزير الدولة للشؤون البرلمانية وأحد ثقاة رئيس الوزراء نوري المالكي: «ليس من السهل علينا اضاعة موارد الدولة. نعم، لقد كانت لهذا السجن سمعة سيئة، لكن هذا ليس –في ذاته– عذرا لهدم السجن، مع اخذ حاجتنا اليه بنظر الاعتبار.»
ويضيف الصافي ان الاحتفاظ بسجن ابو غريب على انه سجن بغداد المركزي وتغيير مهمته الى اعادة التأهيل سوف ياعدان على ازالة بعض العار الذي لحق به.
ويؤكد الصافي انه قد اشرف شخصيا على تجديد الزنزانات التي شهدت اعظم الاساءات التي ارتكبها الجنود والمتعادون الاميركيون، وان السجن يضم الآن صفوفا دراسية ومكتبة واراضي لممارسة البستنة والزراعة المحمية وورش عمل لتعليم النزلاء الخياطة والحلاقة ومهارات الحاسوب.
يقع سجن ابو غريب، الذي صممه المعماري الاميركي ادموند وايتنغ وبناه المتعاقدون البريطانيون في أواخر الستينيات، على بعد ٢٤ كيلومترا غرب بغداد، ويحتل مساحة تقدر بـ ١١٣ هكتارا.
ويفتخر الصافي بان الحكومة العراقية ويحتفظ الجيش الاميركي بنحو ١٤،٥٠٠ سجين تحت تسمية «محتجز امني». ويقول الصافي انه يتم تفحص ملفاتهم على شكل دفعات تتألف من ١،٥٠٠ سجين في كل دفعة، بحيث يتم بعدها اما اطلاق سراحهم او احالتهم الى النظام القضائي. وهذا ما نصت عليه الاتفاقية الامنية التي عقدت بين بغداد وواشنطن في الخريف الماضي.
ويقدر الصافي انه ستتم –في نهاية الامر– ادانة ٥،٠٠٠ من الموقوفين في المعتقلات الاميركية من قبل محاكم عراقية ويتم ايداعهم السجون. وهو يقول ان هذه الزيادة المتوقعة في اعداد السجناء، اضافة الى زحام السجون العراقية الحالية، تجعلان اعادة فتح سجن ابو غريب امراً ملحاً.
لكن اعادة افتتاح السجن تثير الانزعاج بين الكثير من العراقيين، والذين لا يربطون هذا السجن مع الاساءات الاميركية فحسب، بل مع تاريخه الطويل من وحشية وقمع الحكومة ايضا.
وكانت منظمة مراقبة حقوق الانسان قد أكدت هذه المخاوف في تقريرها الذي اصدرته في شهر كانون الاول وحذرت من ان عمليات الاعتقال الطويلة بدون محاكمة، وتكرار الاساءة الى المعتقلين في السجون العراقية، بضمنها استخلاص الاعترافات بالقوة والاعتقال بناء على شهادة المخبرين السريين، «تظهر استمرارا يبعث على الانزعاج» للاساءات التي كانت تمارس في عهد صدام.
يقول حسن العزاوي، الذي امضى سبعة اشهر في هذا السجن عام ٢٠٠٤ حينما كان تحت الادارة الاميركية، ان اعادة فتح السجن تمثل تقصيرا في التزام الحكومة بالمصالحة الوطنية، او لعلها تخفي نيتها في حشو السجن بمعارضيها.
والعزاوي، وهو يبلغ ٥٠ عاما من العمر، هو احد ٣٠٠ نزيل سابق يقاضون اثنين من المتعاقدين الاميركيين، هما (سي أيه سي أي العالمية) و(مجموعة تايتن)، وذلك عن اعمال التعذيب والاساءة في المحاكم الاميركية. وكانت هاتان الشركتان قد جهزتا الجيش الاميركي بالمحققين والمترجمين.
ووصف مشتك آخر يدعى اسعد، وقد اعطى اسمه الاول فقط لان قضيته ما زالت معلقة، بالتفصيل طرق التعذيب التي استخدمتها فرق التحقيق.
ويقول انه قد أجبر على البقاء لساعات تحت دوش من الماء البارد حتى ينهار. ثم يُسحب بعدها الى صالة الزنزانات، حيث يتوجب عليه، حسب ادعائه، ان يزحف عاريا على الارض الصلبة بينما يكزه الحراس ويهددوه بالاغتصاب. يقول اسعد، الذي يبلغ ٣٦ عاما من العمر، انه قد تم تقييده ذات مرة الى سريره لمدة تزيد على يوم كامل.
ويضيف: «انا مجرد مواطن عادي وليس لي قول ذلك، لكني اعتقد انه من الافضل ان يتم تحويله إلى متحف. لقد حدثت اشياء فظيعة في ابو غريب.»
تجفل بلقيس شرارة وهي تستذكر كيف وضع زوجها رفعة الجادرجي، احد ابرز المعماريين العراقيين، في السجن قبل ثلاثين عاما بعد ان تم الحكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهم «تخريب الاقتصاد» و«الخيانة العظمى» وذلك لرفضه العمل في مشروع تموله الدولة.
وهي تقول، متحدثة عبر الهاتف من منزل الزوجين في لندن: «لقد كانت تلك احلك الايام في حياتنا.»
ويستذكر الجادرجي، الذي يبلغ ٨٣ عاما من العمر الآن، سماع اصوات جلسات التعذيب كل ليلة تقريبا، واعدام ١٨٠ من رفاقه المعتقلين السياسيين في السجن في يوم واحد. وقد اصدر صدام عفوا عنه في عام ١٩٨١ ومن ثم غادر الزوجان، في العام التالي، العراق نهائياً.

عن: نيويورك تايمز

لا رحمة للمرتزقة

انتخاب عبد محمد

لقد تم طرد شركة بلاك ووتر ـــ اوبما تسمى اي ار ـــاكس اي من العراق .الآن قد حان الوقت للسيطرة على مقاولي الشركات الامنية الخاصة بصورة جيدة.
اخيرا اجبرت شركة بلاك ووتر على مغادرة البلاد التي طالما ارهبت الناس فيها ومدة طويلة بعد اخذ الشركة أكثر من بليون دولار من مقاوليها في العراق . لقد اكد المرتزقة سيئو الصيت بان مغادرتهم العراق سيكون بمثابة الحصول على أهمية معنوية أكثر من الصدام الحقيقي الذي يجري يوميا أثناء تواجدهم في حياة العراقيين .
اولاً: ان بلاك ووتر كاسم واحد والتي غيرت اسمها الى اكس اي بهدف إنقاذ سمعتها السيئة وكغطاء لأفعالها الدنيئة . من جهتهم علق المسؤولون العراقيون بان أعمالها ستبقى سارية المفعول في البلاد من خلال استبدال الشركات التي تحمل سجلاً نظيفاً وسمعة جيدة. هذا قول معقول ولكن الشيء الأقرب للمستحيل هو إنهاء خدماتها .
و كإحصائية على لسان مسؤولين أمريكان و المقاولين أنفسهم بينوا فيها ان عدد مرات إطلاق النار الحالية في العراق والتي أطلقت من قبل الشركات العسكرية الخاصة أكثر بكثير من المعلن عنها وإنها نادرا ما يتم الإعلان عنها من قبل الأشخاص المتورطين بهكذا حوادث .
ثانياً: لم تكن بلاك ووتر أبداً تفاحة متعفنة ولكن الأعمال التي صدرت من المرتزقة هي أعمال عفنة تحتاج إلى التخلص منها . وتنتظر داين كورب و تريبل كانوبي الشركتان المكونتان من المرتزقة ملء الفجوة التي تركتها شركة بلاك ووتر .ففي عام١٩٩٩ على سبيل المثال وجدت شركة داين كورب متورطة بشبكة جنسية في البوسنة وكذلك متورطة بالاتجار بالنساء والأطفال تحت سن الثانية عشرة . وعندما حاول المخبرون فضح هذه الجرائم المشينة تم طردهم بحزم وبسرعة.
لم يتم ملاحظة اي علامة توكد تغيير هذه الشركات لأعمالها المشينة في العراق اوافغانستان .لطالما قامت الحكومة الامريكية بتعنيف وتوبيخ شركة داين كورب بسبب عدم احترافيتها وسياستها الهمجية .وواحدة من الحوادث المحرجة التي صدرت من احد حراس داين كورب هي قيامه بصفع وزير المواصلات الافغاني وهذا الحدث منقول عن مراسل بي بي سي الذي شاهد الحدث بام عينه. لغرض المقارنة فان شركة تربل كانوبي تعتبر شركة حديثة على اعمال المرتزقة .تامل بحصد الاموال في اكبر حرب في التاريخ ،لقد تأسست هذه الشركة مباشرة بعد غزو العراق من قبل ثلاثة من المحاربين القدامى الذين يعملون في القوات الخاصة .طبقا للتقرير الصادر من قسم ابحاث الكونغرس فان شركة تربل كانوبي وتعتمد بكثرة على ما يسمى «رعايا العالم الثالث» لتقليل مصاريفها مقارنة بشركة داين كورب او بلاك ووتر التي تدفع فقط ٣٣ دولاراً، هذه الشركات تقوم بتأجير الأشخاص الذين يطلقون النار بصورة كبيرة من الدول المتقدمة وخاصة من دول أمريكا اللاتينية التي لها باع كبير بانتهاك حقوق الإنسان .ومثلها كمثل شركة بلاك ووتر وشركة تربل كانوبي التي كانت متورطة في واحدة من أشهر حوادث إطلاق النار شدة خلال حرب العراق .ففي الثامن من تموز ٢٠٠٦ أطلقت عبارة « انا ارغب في قتل شخص ما اليوم « هذه العبارة أطلقها واحد من حراس شركة تربل كانوبي المسلح بأسلحة ثقيلة و الموجودين في العراق عندما قام بإطلاق النار بصورة مضاعفة على الزجاج الأمامي لسيارة بيكب دبل قمارة التي كانت لا تشكل أي تهديد له وأيضا إطلاق النار على سيارة تاكسي لغرض المتعة لا غير .
أراء كثيرة طرحت ، بما في ذلك رأي الرئيس باراك اوباما ، ان هؤلاء المرتزقة يمكن السيطرة عليهم من خلال إنشاء إطار قانوني لتحميلهم مسؤولية ارتكابهم أي نوع من المخالفات ، مع ذلك ، أن التعاقد مع هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم عشرات الآلاف وغالبا ما يكونون أفضل تسليحا من الجنود الأمريكيين -- على نحو ما يمكن رصده بشكل فعال ، وتقديمهم للعدالة في خضم الحرب ، والذي يعتبر ضرباً من ضروب الخيال.
ان الحل الوحيد لهذه الفوضى بالنسبة للعراق أو الولايات الأمريكية هو فرض حظر على المقاولين المسلحين. من خلال إكمال قانون امن المصادر الخارجية المتوقف «كل الأمن الدبلوماسي في العراق يجب أن يتولى من قبل موظفي الحكومة الأمريكية بغضون ستة أشهر من صدور التشريع .ونص التشريع أيضا على « أن استخدام المقاولين العسكريين الخصوصيين لغرض القيام بأعمال المهام الحساسة «في كل المناطق التي يحدث فيها صراع، و المناطق التي ينشط فيها دور الولايات المتحدة يجب أن ينفذ على مراحل ولفترة طويلة .قدمت هيلاري كلنتون بصيصاً من الامل عندما صادقت على هذا القانون أثناء حملتها الانتخابية للرئاسة. ولكن كوزيرة خارجية لحكومة اوباما ، فإنها سرعان ما تخلت عن التزامها «لتقود هؤلاء المقاولين إلى الباب».
«بالسوء حظ العراقيين لأنه من الواضح أن المرتزقة الآن ليس لهم أي رادع أو خوف من إدارة اوباما الجديدة» .
قرار واشنطن إرسال قوات إضافية إلى أفغانستان :

عن صحيفة الغارديان

قرار واشنطن إرسال قوات إضافية إلى أفغانستان

هل ينزلق أوباما في «مقبرة الإمبراطوريات»؟

هل ينزلق الرئيس الأمريكي باراك أوباما في «مقبرة الإمبراطوريات»» كما سميت أفغانستان، التي دفنت الإمبراطورية البريطانية، ثم الإتحاد السوفيتي، وربما الولايات المتحدة مستقبلا؟
أجاب عدد من كبار المحللين الأمريكيين على سؤال وكالة انتر بريس سيرفس بآراء تميل إلى التشاؤم حول مستقبل الولايات المتحدة في أفغانستان.
فقال نورمان سولومون، المدير التنفيذي لمعهد «بابليك أكوراسي» × في واشنطن، أن «الرئيس أوباما، بأمره الجديد (إرسال قوات إضافية إلي أفغانستان) قد أعطى أرضية جوهرية لما أسماه مارتين لوثير كينغ في ١٩٦٧ «جنوناً العسكرية».
وأضاف المحلل السياسي ومؤلف كتاب «الحرب أصبحت سهلة: كيف يواصل الرؤساء وأصحاب القرار قيادتنا نحو الموت» ××، أن «جنون العسكرية هذا يجب أن يتوقف في ٢٠٠٩».
والمعروف أن واشنطن تعتزم زيادة عدد القوات الأمريكية في أفغانستان إلى ٦٠،٠٠٠، وأن إجمالي قوات حلف شمال الأطلسي يتجاوز بالفعل ٣٢،٠٠٠ جندي بما يشمل قوات بريطانيا وألمانيا وكندا وهولندا، أي مايقارب ١٠٠،٠٠٠ في المجموع باحتساب الزيادات المتوقعة في القوات بحلول نهاية هذا العام.
وصرح الرئيس أوباما في مقابلة تليفزونية في١٧ الجاري أنه «مقتنع تماما بأنه لا يمكن حل مشكلة أفغانستان وطالبان والتطرف المتفشي في المنطقة، بالوسائل العسكرية وحدها».
«إذا لم يكن هناك حل عسكري، فلماذا قررت الإدارة الأمريكية مواصلة الهجوم وزيادة القوات؟». هكذا تساءلت مارلين بي يانغ، أستاذة التاريخ بجامعة نيويورك، التي أضافت لانتر بريس سيرفس أنه يبدو أن «عدم اليقين» من نتائج السياسة الأمريكية في أفغانستان قد بدأ يتنشر تدريجيا.
وشرحت الأستاذة الجامعية الأمريكية ومؤلفة بضعة كتب منها «العراق ودروس فيتنام: أو عدم التعلم من الماضي»، أن «هذا هو مؤشر على أن الأحداث ترد أصداء التصعيد الأمريكي في حرب فيتنام.
يشار إلى أن بعثة المعونة التابعة للأمم المتحدة في أفغانستان أصدرت في ١٩ الجاري، تقريرا أفاد بأن عدد الضحايا المدنيين في أفغانستان قد بلغ ٢،١١٨ في عام ٢٠٠٨، بزيادة بنسبة ٤٠ في المئة بالمقارنة بعام ٢٠٠٧».
وتبلغ نسبة الضحايا المدنيين على أيدي قوات الأمن الأفغانية والقوات المسلحة الدولية ٣٩ في المئة من المجموع.
وشدد التقرير على قلق الأمم المتحدة «القلق الكبير» حيال هذا الوضع، الذي إعتبرت أنه «يتطلب أن تتخذ جميع الأطراف (المتورطة) في النزاع، جميع التدابير (اللازمة) لتفادي قتل مدنيين أبرياء».
كما يشار إلى أن الرئيس أوباما قد صرح أثناء حملته الإنتخابية في العام الماضي، أن الولايات المتحدة في حاجة إلي الإنسحاب من العراق، وتعزيز قواتها في أفغانستان بغية الحيلولة دون عودة طالبان إلى السلطة وإزالة ملاذات الإرهابيين.
ومع ذلك يجمع المحللون السياسيون في غالبتهم على أن أفغانستان قد تتحول إلي «مستنقع» أكبر من العراق، بالنسبة للقوات الأمريكية.
فقال نورمان سولومو أن تحركات أوباما نحو أفغانستان تشابه تحرك «الفراشة تجاه ألهبة النار».
وتوقع مدير معهد «بابليك أكوراسي» الأمريكي في حديثه لانتر بريس سيرفس، أن أوباما قبل نهاية مدته الرئاسية الأولى «غالبا ما سيجد نفسه بين حرب في أفغانستان يعجز عن كسبها، وورطة محلية، ما سيؤدي إلي تآكل قاعدته الإنتخابية بصورة جوهرية، ويفسح المجال للجمهوريين».
أما دكتورة كريستين فير، من كبار الباحثين السياسيين بمؤسسة «راند» والملحقة السياسية السابقة ببعثة الأمم المتحدة في كابول، فقد أعربت لانتر بريس سيرفس عن تشكيكها في أن يسفر إرسال المزيد من القوات، عن توفير الأمان في أفغانستان.
وشرحت «ربما كان المزيد من القوات أمرا مرغوبا فيه منذ عدة سنوات مضت. وأخشى ما أخشاه أن يؤدي المزيد من القوات إلى المزيد من الضحايا المدنيين والمزيد من تآكل حسن النية والتأييد للتواجد الدولي».
وقالت أنه ربما من الأفضل إستخدام هذه القدرة المتزايدة في العمل على إعادة بناء أفغانستان.
وشرحت فير، التي عملت أيضا كباحثة سياسية بمركز تحليل النزاعات ومنعها، بمعهد السلام التابع للأمم المتحدة في واشنطن، وأعدت بالإشتراك مع سيث جونز، تقرير «تأمين أفغانستان» الذي أصدره المعهد هذا الأسبوع، شرحت أن «قضايا الأمن في أفغانستان معقدة للغاية».
وأشار التقرير في هذا الصدد، إلى تعدد الأطراف المؤثرة «ومنها الجماعات المتمردة، الجماعات الإجرامية، القبائل والعشائر المحلية، أسياد الحرب، والمسؤولين الحكوميين وقوات الأمن»، ناهيك عن تعدد التحديات الأمنية في شمال البلاد ووسطها وجنوبها.

عن اي بي اس

بـــوادر عـاصـفـة في سـمـاء الـعـلاقـات الإسرائـيـلـيـة الأمـريـكـيـة

بعد ثماني سنوات من العلاقات الحميمة بين واشنطن وتل أبيب برعاية الرئيس السابق جورج بوش، بدأت تلوح الآن بوادر عاصفة من التوترات المتصاعدة بين العاصمتين، خاصة في ضوء تنبؤات وقوع الحكومة الإسرائيلية الجديدة في قبضة «الصقور» المتشددين.
فمن ناحية، من المؤكد أن يمثل قرار الرئيس الأمريكي باراك أوباما إجراء «حوار بناء» مع إيران بشأن برنامجها النووي، أكبر مصدر للتوتر بين تل أبيب وواشنطن.
ومن ناحية أخرى، وفيما يخص النزاع الإسرائيلي الفلسطيني بالتحديد، من المؤكد أن يثير تعهد أوباما بتحقيق تقدم فعلي علي طريق حل الدولتين، عاصفة من الاحتكاكات الشديدة، لاسيما إذا أقدمت الجامعة العربية علي إعطاء دفعة جديدة قوية لمبادرة القمة العربية لعام ٢٠٠٢ في بيروت.
والمعروف أن نتائج الانتخابات الإسرائيلية في ١٠ شباط ، قد كشفت عن أغلبية واضحة لأحزاب اليمين بزعامة ليكود، حزب رئيس الوزراء السابق بنجامين نتياهو، الذي أعلن مرارا وتكرارا معارضته تجميد المستوطنات، وتقديم تنازلات في الأراضي، وقيام دولة فلسطينية فعلية.
ومع ذلك، وحتى لو نجحت زعيمة حزب كاديما ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني في تشكيل حكومة وحدة وطنية، فسوف يكون في وسع أحزاب اليمين إبطال أي محادثات سلام، اللهم إلا إذا وقعت تحت ضغوط خارجية.
في هذا،كتب آرون ديفيد ميلر المفاوض الأمريكي الأسبق في الشرق الأوسط على صفحات «فورورد» اليهودية، أنه «نظراً للخلافات الفلسفية بين كاديما وليكود حول مسألة السلام، فستكون هناك حاجة لممارسة ضغوط قوية على الحكومة الوطنية، لحملها على اتخاذ القرارات التاريخية اللازمة للإتفاق مع الفلسطينيين».
قد يكون أوباما ومبعوثه الخاص للشرق الأوسط جورج ميتشل، راغبين في الواقع في ممارسة الضغوط علي إسرائيل عبر فرض وجهات نظرهما حول صيغة أتفاق سلام نهائي وكيفية تنفيذها، خاصة إذا نجحت الجهود العربية الجارية في تحقيق المصالحة بين حماس وفتح في حكومة فسلطينية ائتلافية.
فيقول مارك لينش، الخبير بشؤون السياسات العربية بجامعة جورج واشنطن، أنه إذا سارت الأمور علي ما يرام في هذا الإتجاه، سوف يكون في مقدور الجامعة العربية، التي عززها التقارب الجاري بين دمشق والرياض، أن تطرح على قمة الشهر القادم في الدوحة أحدث مسودة لمبادرة ٢٠٠٢ في بيروت.
ويشرح لينش في موقعه الشبكي «فورين بوليسي» المعروف، أن مثل هذه الخطوة «من شأنها أن تلقي حمل المسؤولية على أكتاف الحكومة الإسرائيلية الجديدة، أيا كانت، للاستجابة إيجابيا».

وبدوره قال دانييل ليفي، مفاوض السلام الإسرائيلي السابق ،»إذا كانت هناك حكومة فلسطينية موحدة وتحرك عربي موحد تجاه السلام، فسيكون من المحتمل جدا أن يكثف الرئيس أوباما جهوده، والعمل مع حكومة إسرائيلية تكون مستعدة للانخراط في مسار سلام جاد، وإلا لأفصح علنا عن خلافاته معها».
في هذه الحالة، سيتحول الوضع إلى امتحان عسير بين حكومة إسرائيل القادمة ومناصريها في واشنطن، وإدارة أوباما التي تؤمن بأن تقدما حقيقيا تجاه حل النزاع، هو عامل حاسم سواء لإستعادة الولايات المتحدة مصداقيتها لدى الدول العربية، ووقف تصاعد التطرف بين سكان المنطقة خاصة علي ضوء الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة.
وعلى الرغم مما سلف، فمن المقدر أن يمثل تباين المواقف حول ملف إيران النووي مصدرا أساسيا للتوتر بين تل أبيب وواشنطن، إلى الحد الذي حذر فيه السفير الأمريكي السابق صامويل لويس بعد الانتخابات الإسرائيلية، أنه « من الأهمية بمكان إدراك أن إيران غالبا ما ستكون القضية التي تثير أشد الخلافات بين إسرائيل والولايات المتحدة، بل والتي يمكن أن تقود إلى مواجهة بينها».
ويذكر أن المؤسسة السياسية والعسكرية الإسرائيلية تجمع على اعتبار الطموحات النووية المنسوبة لإيران، تحديا «وجوديا» للدولة اليهودية، وبالتالي على ضرورة الاستعداد للهجوم أحاديا على المنشآت النووية الإيرانية الرئيسية في العام القادم، في حالة فشلها في إقناع واشنطن بالإقدام علي ذلك.
وأخيرا، يجدر التذكير بأن الإدارة الأمريكية تبدو عازمة على تحاشي وقوع مواجهات مع إيران، لتأثيراتها المرتقبة سواء على الأوضاع الهشة في العراق، أو مخططاتها تجاه ما أسمته «أف-باك» (أفغانستان-باكستان) وكلها مجاورة لإيران، وتطلعات واشنطن إلى تعاون طهران في إقرار الاستقرار في المنطقة.(أي بي إي ٢٠٠٩).

عن اي بي اس